روبرت موريس: أول خبير مالي في أمريكا

بوصفه أكثر الأشخاص ثراء في أمريكا إبان حرب الاستقلال، كان روبرت موريس يعرف لدى عامة الناس باسم مفرد اصطبغت به مهنته وإنجازاته وعبقريته: كان يشار إليه ببساطة على أنه (الممول).

عمل موريس بوصفه رجل دولة في شركة آدامز وفرانكلين وجيفرسون في سبعينيات القرن الثامن عشر، عندما كانت الولايات المتحدة في مخاض الاستقلال، وعندما أصبحت الأمة على شفير خسارة ذلك الاستقلال بسبب الإفلاس بحلول عام (1781م)، برز موريس بوصفه خيارًا وحيدًا أمام الحكومة الوليدة لتسلم منصب مشرف المالية، وهو منصب معادل لرئيس السلطة التنفيذية الناشئة في الأيام العجاف من عامي (1781م و1782م)، وقد تمكن قبل استقالته عام (1784م) من وضع خطة عملية لاستعادة الملاءة المالية للولايات المتحدة.

وبالرغم من أنه لم يتمكَّن من وضع إستراتيجيته، فقد تمكن -على الأقل- من تفادي الذعر المالي والحفاظ على تماسك الجيش، وهو إنجاز يستحق التقدير، علاوة على أنه أزال المواجهة غير المريحة بين الحكومة والقطاع التجاري التي كانت من رواسب الحقبة الاستعمارية، وأسس بدلًا منها علاقة أوثق لكنها أكثر حرية بين الحكومة وقطاع الأعمال؛ ويؤكد موريس بقوله: «أننا اذا أردنا أن نقوم بأي عمل جيد، فعلينا أن نغرس في نفوس تجار أمريكا روح الأعمال، وأن نوجه اهتمامهم إلى الأهداف التي تفيد الشعب بصورة أفضل»، ويضيف: «...إن مصالحهم ومصلحة الشعب تسير جنبًا إلى جنب، وليسوا بحاجة إلى من يحفزهم أو يعلمهم».

لقد كان موريس أول رجل أعمال حقيقي في البلاد، وقد شكلت حياته نموذجًا لملايين الناس الذين وجدوا النجاح في الاقتصاد الذي وفي الوقت الذي لم يرث فيه موريس إلا قليلًا من النقود، فقد تمكن من بناء ثروته ببطء، مستعينًا بسمعته الطيبة وعلاقاته والاهتمام بالتفاصيل، فأسس من مقره في فيلادلفيا عددًا ضخمًا من الشراكات التي كان آخرها تأجير السفن والقيام بالاستثمارات في أنحاء العالم كلها، وكان معظم أوائل الأمريكيين الآخرين من المزارعين الذين عَدُّوا الاكتفاء الذاتي فضيلة بالمقياس الشخصي أو على مستوى الوطن، ولكن في عالم خبراء المال، فإن الاعتماد المتبادل يعني الفرصة، وإذا ما أديرت إدارة مناسبة فإنها تشكل فضيلة للفرد، أو على نحو أهم لاقتصاد ينمو.

لقد أجهزت الانتكاسات والانهيارات على ثروة موريس كلها مع نهاية حياته، ومع ذلك فحتى سجنه كونه أضحى مدينًا لم يكن ليؤثر في تفاؤله، وكان حتى آخر أيامه يتطلع قدمًا إلى بدء أعمال جديدة.

أصدقاء وثروات

ولد روبرت موريس في إنجلترا عام (1734م)، وانتقل إلى ماريلاند بعد اثنتي عشرة سنة مع والده الذي كان يحمل الاسم نفسه، وعاش موريس الأب حياة اجتماعية نشطة، فأسس أسرًا عدة بزواج عرفي حتى في أثناء مباشرته -على نطاق ضيق- أعمالًا في القطاع البحري، وانسجامًا مع الظروف السائدة آنذاك، كان من المناسب أن ينخرط في عادة العصر ويرتب فرصة تدريب لولده، فوجد مكانًا واعدًا لروبرت في شركة ملاحة في فيلادلفيا تدعى (ويلينغ أند كومباني)، ولئن كان روبرت الصغير قد تجاوز عمره مرحلة النظر إليه بوصفه طفلًا معجزة، إلا أنه في عمر الخامسة عشرة كان لافتًا للنظر؛ إذ تمكن في أثناء تسلمه مسؤولية العمل في غياب السيد ويلينغ من احتكار سوق الدقيق عبر الأطلسي.

ونظرًا إلى أن موريس ورث عن أبيه شخصيته الودودة، فقد أصبح أحد أكثر الرجال الشباب شعبية في فيلادلفيا، حتى إن ابن صاحب العمل العنيد توماس ويلينغ، أحب روبرت موريس، وفي

نهاية المطاف عرض ويلينغ على المتدرب السابق ذي العشرين سنة أن يدخل معه شريكًا كاملًا، وقد أسسا متجرهما في شارع ووتر ستريت (الذي كان يعرف حينذاك باسم كنج ستريت) في فيلادلفيا، حيث كانت البضائع تكدس على رصيف المشاة من الجهة الأمامية طيلة فصل الربيع من كل سنة، وتختفي عندما ترسو السفن قادمة من البحر، كانت المدينة في ذلك الوقت تستحوذ على مئات السفن العابرة للمحيط التي تتبع عشرات الشركات، ولكن في غضون عشر سنين، باتت شركة ويلينغ وموريس أكثرها نجاحًا؛ إذ كانت تمتلك ست سفن ملكية كاملة، وحققت أرباحًا جيدة من خلال تشغيل السفن جيئةً وذهابًا إلى جزر الهند الغربية، وبوصفه عملًا تجاريًّا إضافيًّا طبيعيًّا، كانت الشركة تضارب في السلع السائبة التي كانت تتاجر بها، وهي: التبغ والدقيق والسكر.

لقد كانت الأوراق النقدية التي أصدرتها بعض المستعمرات بوصفها سندات ائتمان، تلقى قبولًا لدى بعض المستثمرين في ما يشبه ميدانًا للمضاربة، فيما تمكن موريس من إقامة علاقات مهمة مع المستثمرين الفرنسيين عن طريق الحصول على (أوراق) لهم، وتشير حساباته الخاصة التي جرى الحفاظ عليها بدقة، إلى أنه كان يحقق أرباحًا في ثلاثة أشهر عن طريق إرسال سفينة إلى الجزر تعادل ما كان يحققه في سنة ونصف من المضاربة في الأوراق، على أن موريس لم يكن مقامرًا؛ فحالة الهدوء والاسترخاء التي كان يتمتع بها في المناسبات الاجتماعية كانت على طرفي نقيض مع الاهتمام بالشؤون الصغيرة التي تتعلق بأدق تفاصيل العمل التجاري، وكان يحب أن يقول إن الدقة في العمل تمثل أهم جزء في رأسمال تجارة أي إنسان، وكان يخطط العقود ويصيغها بإحكام، لكنه كان في غالب الأحيان يختار استثماراته بعناية؛ لذ فقد عاتب ذات مرة شريكًا مبتدئًا مفرطًا في الحماس بالقول: (من الضروري جدًّا أن تكبح جماح رغبتك في ألَّا يفوتك أي شيء).

وخلافًا لروبرت موريس الأب، فقد تزوج مرة واحدة فقط، وكان سعيدًا بهذا الزواج، حتى إنه أسهم في مجال عمله التجاري؛ إذ إن عروسه ماري وايت كانت تنحدر من عائلة مرموقة، ومع مرور السنين كانت بيوتهما العديدة في فيلادلفيا أو خارجها تحتوي أثاثًا فاخرًا، وبالإضافة إلى أطفال الأسرة الستة، كانت بيوتهما تزخر عادة بالأصدقاء، ولم يعرف عن موريس قط أنه كان يضع خطوطًا حول مختلف نواحي الحياة، وحتى في الأيام العصيبة لنشوب

حـرب الاسـتقلال، كتـب إلى بنجامين هاريسـون الذي أصبـح حاكم فرجينيـا لاحقًا حول وقت ممتع أمضاه مؤخرًا: «إنني مواظب على تقليدي القديم الذي أمزج فيه بين الأعمال والمسرات، حيث وجدت على الدوام أن كلًّا منهما مفيد للآخر».

قليـل هـم النـاس الذيـن كانـوا يوفـرون نقـودًا في أمريـكا في العهـد الاسـتعماري، ولم يكن للمصارف أي وجودإضافة إلى أنه لم يكن هناك وجود لسوق الأوراق المالية، وكان الاستثمار في تلك الأيام يعتمد بالدرجة الأولى على المسـاعي الشـخصية؛ إذ إنه لم يكن مؤسسـيًّا؛ ففي حين كان الوعـد مـن أي تاجـر يعد تعهدًا لا يرقى إليه الشـك، كانت شـركة ويلينـغ وموريـس معروفة علـى وجـه الخصوص بنزاهتهـا في التعامل، غـير أن العقود المكتوبـة كانت أمـرًا حيويًّا عندما يتعلق الأمر بالتعاملات الأكثر تعقيدًا بين الأفراد، وهي حقيقة كانت معروفة جيدًا في بريطانيا العظمـى عندمـا فرضت في عـام (1765م) ضرائب فعلية على الاسـتثمارات في المسـتعمرات، وذلك بدفع ثمن طابع يلصق على كل وثيقة قانونية أو صحيفة أو كتاب، وحيث إن موريـس كان حساسًـا لكل شـيء يؤثر في التجارة، فقد كان في مقدمة الذين سـعوا سـعيًا ناجحًا لإلغاء قانون الطوابـع، ونظـرًا إلـى أن هـذا كان حال كثير مـن الذين انضمـوا إليه، فإن هـذه كانت الخطوة الأولى نحو التخلي عن الولاء لبريطانيا العظمى.

بطاقة ثمن الحرية

كان موريـس يتجـه لأن يكـون شـخصية مركزيـة في الأحـداث الكـبرى للثـورة الأمريكيـة؛ لقـد كان وطنيًّـا متحمسًـا، فقـد كان عضـوًا في الكونغرس القـاري، وأحد الموقعـين على إعلان الاسـتقلال، وعضوًا في مجلس الأمـان النخبوي الذي أسسـه بنجامين فرانكلـين (والذي عمل دعمًـا للاسـتقلال في مدينـة فيلادلفيـا)، غـير أنه لم يكـن هناك أي شـيء -لم يكن أي شـيء مطلقًا- ليتدخل بين روبرت موريس ومصالحه التجارية؛ فمواقفه لا تعكس مجرد وجهة النظر القصيرة المدى لرجل عصامي؛ بل فلسفة رجل عملي متميز، وبالنسبة إلى موريس ولأشخاص كثر آخرين، فإن التجارة تجري طبيعيًّا في حياة الناس كما تجري من خلال أجهزة الحكم (لا يستطيع إنسان أن يمارس التجارة بمعزل عن الإدارة العامة)، لقد نمت ثروة موريس الضخمة

عندما انخرط انخراطًا نشطًا في خطط تتعلق بمستقبل الأمة، ما جعله شخصًا لا تستغني عنه هذه الأمة المتعثرة.

تمتع الأمريكيون بالاستقلال، وعلى وجه العموم بالاكتفاء الذاتي، وكانوا لا يريدون الضرائب، سواء بتمثيل أم من دون تمثيل، وكانت البلاد تدار من قبل الكونغرس القاري، وهو مؤسسة فريدة في نوعها في ما يتعلق بأمور الحكم، إذ إنه كان مخولًا بسك النقود والاقتراض وإنشاء جيش والقيام بمشتريات ضخمة -وهي سلطات مارسها جميعها- لكن لم تكن لديه السلطة لفرض ضرائب لتمويل كل ذلك، أما المجهود الحربي وهو الوظيفة الحقيقية للحكومة الفيدرالية في السنوات الأولى للبلاد، فقد مضى قدمًا اعتمادًا على وسائل تمويل مختلفة، بعضها فقط كان قانونيًّا، ولسوء الطالع، فإن أكثر هذه الوسائل فاعلية في المدى القريب كان أضعفها بصفة عامة.

ومن منظور رسمي، قام المستعمرون الأثرياء بإقراض النقود للحكومة بفائدة عالية بلغت 4٪ (وفي وقت لاحق 6٪) بالمئة، وقد شكلت القروض الخاصة مصدرًا مهمًّا للتمويل في مطلع الحرب، وقد أصدر الكونغرس القاري في وقت لاحق أوامر بالدفع، أو استولى على الأموال من الولايات على نحو فردي، ما تسبب بإحباط فاق مسألة النقود للأمة الناشئة. وقد قدَّم الأفراد في فرنسا القروض للولايات المتحدة في عام (1778م)؛ وذلك استجابة لنداء بنجامين فرانكلين وآخرين، وأصبحت الحكومة الفرنسية نفسها بعد ذلك بوقت قصير حليفًا رسميًّا للولايات المتحدة، وقدمت لها الهبات والقروض؛ ولجأت الحكومة ببساطة من خلال أكثر الوسائل شعبية لتحقيق الدخل، إلى مصادرة أموال المحافظين أو أولئك الذين كان يعتقد أنهم يتعاطفون مع البريطانيين، وبصرف النظر عن درجة القناعة بأعمال المصادرة هذه، فقد كانت ضئيلة بوصفها مصدر دخل على المدى البعيد.

لقد مولت الحكومة الجديدة نفسها بصورة أساسية عن طريق إصدار سندات ائتمان، وهي أوراق نقدية من دون دعم باستثناء المقدرة المستقبلية للولايات المتحدة على سدادها بعملة (صعبة). وكان من المفترض أن يكون هذا النهج المالي إجراءً مؤقتًا، غير أن السندات استمرت في الازدياد سريعًا؛ إذ إنها كانت الحل السهل الوحيد لمشكلة التضخم التي تفاقمت بسببها،

وبعد وقت قصير،كانت هذه السندات لا تساوي قيمة الورق الذي طبعت عليه، الأمر الذي أدى إلى توقف إصدارها.

وتبعًا لذلك، فقد ذهبت الولايات المتحدة إلى الحرب من دون نقود، وفي حقيقة الأمر فإن الأمة الناشئة بالرغم من أنها كانت ثرية بمبادئها، فقد واجهت جبروت الجيش البريطاني في ربيع عام (1775م) فقط ببضعة صناديق من مسحوق البارود ومن دون بنادق أو ألبسة عسكرية أو سفن أو تموين، في حين أن أي بلد آخر كان في مثل وضعها، حتى إن كان بلدًا حديثًا جدًّا، فربما كان سيلجأ إلى جباية الضرائب، لكن أمريكا - كما قال موريس ذات مرة- لم تكن تشبه أي بلد آخر، وقد بيَّن بنجامين فرانكلين الفرق الذي كان يتعلق بالثورة الأمريكية بقوله: «حيث إن الخلاف كان على مبدأ فرض الضرائب نفسها، فإن جباية المكوس، باستثناء حالات الضرورة القصوى، كانت ستبدو ضربًا من الجنون».

وبالرغم من ذلك، فإن الحرب كلفت الولايات المتحدة (16) مليون دولار سنويًّا تقريبًا، وخلال السنوات الخمس الأولى من هذه الحرب، من سنة (1775م) إلى (1780م)، تلقى الكونغرس القاري -بطريقة أو بأخرى ولكن ليس عن طريق فرض الضرائب- (45) مليون دولار تقريبًا، وفي أبريل من عام (1781م) بلغ الدين الوطني حدًّا مرهقًا ناهز (24) مليون دولار، ومع ذلك لم يكن هناك شيء فعلي ملموس لإظهار ذلك؛ لقد كانت البلاد تزخر بالمواد الغذائية، لكن جيشها كان في وضع بائس، وكانت المشتريات، حيث الأولوية لتجهيز الجيش في الميدان، في وضع مزرٍ، لدرجة أن أحد حكام الولايات أرسل في شتاء عام (1780م) إلى الجنرال واشنطن حمولة من البطانيات، وأرفقها بفاتورة بقيمة الكمية.

كان الجنرال واشنطن والجنرالات الآخرون يراقبون رجالهم وهم يهزلون ويتضوَّرون جوعًا بالفعل، وهم عراة تقريبًا، ويعانون سوء التجهيز بصورة مريرة؛ إذ إنهم لايستطيعون العناية بأنفسهم، فكيف لهم أن يخوضوا معارك، كانت بريطانيا العظمى في ذلك الحين تراقب أيضًا منتظرة أن تتحطم الأمة الناشئة على صخرة؛ بسبب نقودها عديمة القيمة، وحتى في فرنسا بدأ الحماس للولايات المتحدة يخبو مع اقتراب الانهيار المالي الذي بدا أنه لا مناص منه؛ لقد

تلقى السفير الفرنسي أوامر مباشرة: قدم إلى الكونغرس القاري حبًّا كبيرًا، ولكن من دون نقود.

وكان من حسن طالع الولايات المتحدة أنها استطاعت الصمود من دون نظام للدين العام؛ فالجنرال واشنطن الذي لم يكن رجلًا يقول شيئًا لا يعنيه، هدد بتسريح الجيش كليًّا، إلا إذا وجدت الأمة الناشئة التي كانت ستصبح مزدهرة بخلاف ذلك، طريقًا لتجهيزه على نحو منتظم ومنصف، مع ضرورة البدء بذلك من فورها؛ ولذلك كان الموضوع الوحيد أمام الكونغرس القاري في شتاء عام (1780م) – (1781م) هو الانهيار الوشيك للبنية المالية للحكومة.

لقد أصبحت مواد الكونفدرالية التي صادقت عليها أخيرًا الولايات جميعها نافذة المفعول في 1 مارس/آذار عام (1781م)، وبالرغم من أن هذه المواد منحت الولايات حق النقض، فإن الوثيقة دعت إلى إنشاء خزانة وطنية، (يجب أن تمولها الولايات كلها، بحسب نسبة قيمة الأرض في كل ولاية)، ومنحت الكونغرس الحق الحصري في سك النقود وتنظيم التجارة والاقتراض.

وبعد وضع البنية التحتية، أصبح الكونغرس بحاجة إلى مدير للمالية، وهو شخص يجب أن تكون لديه الخبرة في الشؤون التجارية، وبإمكانه ضبط التكاليف وإعادة إنشاء الائتمان الوطني، وأن يضع مالية الأمة الناشئة على جادة الصواب، وكان الممكن أن يصوِّت عدد قليل من الأعضاء -بمن فيهم صامويل آدامز- ضد تركيز السلطات التنفيذية في يد شخص واحد يكون مشرفًا على المالية (إذ إن البلاد لم تكن تتوفر حتى على رئيس في ذلك الوقت)، ولكن عندما تقرر إنشاء منصب مدير مالي كان التصويت بالإجماع، أما الشخص الذي سيشغل هذا المنصب فكان روبرت موريس؛ أمير التجار في فيلادلفيا، وبعد تأمل في أبعاد المشكلة، قبل موريس المنصب بشرطين، هما: تمكينه من اختيار موظفيه، والسماح له -ما دام في الوظيفة- بأن يحافظ على شبكة مصالحه التجارية كاملة.

لقد أحيا إعلان تعيين موريس في (20) فبراير/شباط عام (1781م) آمال كثير من الأمريكيين، ولم يرد أمين المخازن في فيلادلفيا أن يضيع وقتًا في إبلاغ هذا الاختراق إلى الجنرال واشنطن الذي كان يرابط آنذاك مع رجاله على ضفاف نهر هدسون، ولم يكن في وسع الجيش في ذلك الوقت أن يستأجر وسيلة نقل سريعة، وعندما تناهى إلى أسماع واشنطن أن الممول قد تسلم المنصب، تنفس الصعداء كما كانت حال أقل جندي؛ فالجيش يحاول إنقاذ الأمة الناشئة، وأخيرًا أصبح هناك شخص يعمل على إنقاذ الجيش.

الجنرال واشنطن والمواطن موريس

عمل موريس بجد في صيف عام (1781م) لإلغاء قانون الحظر الأمريكي الذي يمنع استيراد البضائع من أي جزء من الإمبراطورية البريطانية أو تصديرها إليه؛ قد يكون القانون أرسل رسالة قوية في الحلبة الدبلوماسية، غير أن تأثيره العملي كان أقل من تأثير الحصار البريطاني للتجارة الأمريكية، ومع ذلك، فإن القانون أساء إلى المبدأ الذي أرساه موريس إبان عمله بوصفه تاجرًا؛ إذ إنه كتب يقول: «التجارة يجب أن تكون حرة تمامًا»، وكرر ذلك مرارًا، وإن «حماية الملكية لأهلها هي أمر مقدس».

بمجرد أدائه اليمين بوصفه مشرفًا على المالية، كان موريس على إدراك تام لما سيفعله، وإن لم يكن يعرف ماذا سيفعل أولًا، فكانت أولويته تأسيس مصرف وطني، وبعد ثلاثة أيام فقط أرسل إلى الكونغرس وصفًا مفصلًا عن كيفية ذلك؛ أراد أن يكون المصرف (الركيزة الأساسية) - كما دعاها- لنظام الدين العام، وكذلك الخطوة الأولى لتوحيد مختلف الولايات توحيدًا حقيقيًّا، وقد كانت خطة موريس لتأسيس (مصرف أمريكا الشمالية) أنموذجًا خاصًّا به؛ وهي تصور عن الكيفية التي يجب أن تدعم بها شراكة المصالح التجارية الخاصة الصالح العام، ويمكن أن يدار من قبل القطاع الخاص، فيما توضع موجوداته تحت تصرف الحكومة، ويمتلكه الأفراد الذين اشتروا أسهمًا فيه.

لقد حدد رأس مال المصرف بمبلغ (400,000) دولار [(1000) سهم سعر كل منها (400) دولار]، وكان الهدف أن ينمو هذا المصرف لتصل المبالغ الموضوعة تحت تصرفه إلى 4 ملايين دولار خلال أربع سنوات، والأهم من ذلك كان يفترض به تشكيل رمز لسياسة نقدية أمريكية مستقرة وآمنة، ولم تكن الأوراق النقدية التي طبعها المصرف بمثابة وعود فارغة، بل كان يمكن استبدالها من فورها بمسكوكات خلال ساعات العمل النظامية، ومع ذلك ففي الوقت الذي فتح فيه المصرف أبوابه كان عدد قليل من الناس -أقل من أي وقت مضى- يحتفظ بمبلغ يصل إلى (400) دولار نقدًا، ناهيك عن أنه لا يوجد شخص واحد في كارولينا الجنوبية لديه نقود ولم يفتتح حسابًا في المصرف، كما قال حاكم الولاية.

لقد شكل مصرف أمريكا الشمالية بداية طموحة، وبوصفه المصرف الوطني الوحيد في ذلك الوقت، فقد كان طرازًا من الحلول المطمئنة وعميقة التأثير التي كانت متوقعة من الممول في منصبه الجديد، ومع ذلك تعيَّن الانتظار لأن موريس يواجه مهمة أكثر إلحاحًا وهي إطعام الجيش، وقد أمضى الشهور الأولى في منصبه الجديد في جمع الموارد بالجهد البطولي نفسه الذي بذله واشنطن في تجنيد القوات العسكرية، وحيث إنه لم يكن هناك متسع من الوقت لإعادة تأسيس الائتمان الوطني، فقد لجأ موريس في كثير من الأحيان إلى نقوده الخاصة لشراء التجهيزات لواشنطن ورجاله. وفيما كان على رأس عمله، لم يستطع مقاومة الانخراط في أعمال المضاربة لتحقيق الربح نيابة عن الحكومة، وهو مسلك ادعى لاحقًا أنه كان غير ملائم إلا في أوقات الحرب العصيبة، وعمل على شراء السلع التموينية للقوات المسلحة، وعثر على مصادر سليمة لإمدادات السلع السائبة، وأجبر حكام الولايات على إرسال الماشية. وتلبية هذه الاحتياجات كلها، استدعى موريس محبيه من بين قائمة طويلة جدًّا من الأصدقاء والمعارف، وقام شخصيًّا في إحدى المناسبات بدفع رواتب القوات لأحد الشهور، الأمر الذي كان ضروريًّا لإقناعهم بالسير مع واشنطن باتجاه يوركتاون.

لقد تضافرت كفاءة موريس واهتمامه بالتفاصيل والسرعة الفائقة في اتخاذ قراره وتنفيذ إجراءاته في إبقاء الجيش مجهزًا في أثناء نقطة التحول التي مثلها حصار يوركتاون، فيما مكنته مهنيته من تجديد المعنويات في صفوف الجيش؛ لقد كان في واقع الأمر جنديًّا ذا ياقة بيضاء تمكن من الفوز بكثير من التقدير في ذلك الوقت لتحويله وجهة الحرب لصالح أمريكا.

وكتب موريس يقول: «إن تنوع الأعمال التي كنت ملتزمًا بالقيام بها تفصيليًّا قد استغرقت وقتي؛ بحيث لم أستطع إعطاء الاهتمام لتلك الترتيبات العامة التي كانت في صلب موضوع وظيفتي»، ومع ذلك تمكن من تحقيق تقدم كبير قبل نهاية السنة الأولى من تسلمه المنصب، وتمكن من إتمام إعادة تنظيم دائرة الخزانة، وعمل على تأسيس الدار الأمريكية لسك النقود، وقد استأنف الفرنسيون مدفوعاتهم اعتمادًا على مجرد قبول موريس لمنصب مشرف المالية، وبوصول العملة الصعبة من فرنسا، عزز مصرف أمريكا الشمالية أخيرًا مركزه، وفتح أبوابه في شارع شيستنت في فيلادلفيا في يناير/كانون الثاني من عام (1782م)، بعد أقل من سنة من التاريخ الذي اقترح فيه موريس تأسيس المصرف، وحيث إن الولايات المتحدة كانت لا تمتلك وحدة نقدية، فقد استعمل المصرف الدولار المكسيكي للاحتفاظ بحساباته. لم تمثل هذه المؤسسة مباشرة ذلك النجاح الذي كان يأمله موريس، لكنها بقيت على قيد الحياة، إذ كانت لها إسهامات واضحة في الإمدادات الحربية، ومثلت لبعض الوقت الدليل الصلب على استقرار الاقتصاد الأمريكي.

وخلال (1781م)، وهي السنة الأولى للممول في هذا المنصب، قدم الهدية الأعظم والوحيدة التي كان بإمكانه تقديمها لضمان مصير الولايات المتحدة، حيث كتب يقول: «إن التقدير الشخصي الذي حظيت به -بفضل الله- في مواجهة الأنواء جميعها التي حملتها الحرب قد جرى إحلاله مكان ذلك الذي فقدته البلاد، وأنا أكافح الآن لتحويل هذا التقدير إلى الشعب». ونظرًا إلى أنه دعم التزامات الولايات المتحدة الجارية بما كان يمتلكه من الذهب، فقد كان بمثابة خزينة قوامها رجل واحد لبلاد كانت تفتقر لمثل هذه الخزينة؛ لقد أصدر أوراقًا نقدية ووقع شخصيًّا عليها، وكانت تعرف على أنها (نقود موريس) وكان من الممكن استبدالها جميعًا بالذهب، وجعل موريس اسمه وسمعته جسرًا لعبور الجمهورية الفتية من الدمار إلى النظام.

لم يكن تداول الأورق النقدية المدعومة بقوة مجرد وسائل مؤقته لإعادة السيولة إلى الاقتصاد الأمريكي؛ كان الهدف لنقود موريس أن تصبح وسيلة لجمع الضرائب الفيدرالية التي كانت تبدو لا مندوحة عنها، والتي أصرَّ موريس على أنها من الضرورة بمكان، ولو أن الولايات وافقت على تنفيذ هذا النظام، لحظيت الأمة بفرصة إنشاء نظام دين عام يمكن التحكم فيه مدًّا وجزرًا، ونظرًا إلى أنه كان الداعم الرئيس لفرض الضرائب الجديدة، فقد

أخذ روبرت موريس يتخطى حدود الأمور المالية البحتة، وكان يشغل المنصب التنفيذي القوي الأول في الحكومة، وأخذ يفسر السلطات الفيدرالية تبعًا لاعتباراته العملية، لا الفلسفية؛ لقد بدا مستعدًّا للإفادة من موقعه لربط الولايات معًا في كيان غير الكونفدرالية الفضفاضة، باختصار كان موريس فيدراليًّا، ولكن أن تكون فيدراليًّا في تلك المرحلة الباكرة من تاريخ الحكومة يعني أن تكون حالك حال قبطان من دون سفينة؛ ولذلك حاول موريس أن يبني واحدة حوله.

بعد استسلام البريطانيين في يوركتاون في أكتوبر/تشرين الأول عام (1781م)، شرع المشرف موريس لا بفرض ضريبة واحدة فقط ولكن بتأسيس نظام مباشر من الضرائب التي يمكن الاعتماد عليها والتنبؤ بمردودها، وهي: ضريبة الأراضي، وضريبة الرؤوس، وضريبة الاستيراد، وفي الوقت نفسه، لفت الانتباه إلى مشكلة ذات علاقة بإدارة الدين القومي، وهي أن المصروفات في مكاتب القطاعين المدني والعسكري للحكومة لم تكن تخضع للرقابة، وبوصفه صانعًا لأفضل صفقات الأمة، فإن موريس أدرك قوة اتفاقية بعيدة المدى؛ ولذلك أدخل (المناقصات) بوصفها وسيلة لضمان الحصول على أقل الأسعار، وأجرى تقويمات دقيقة للمصروفات المستقبلية، وعن طريق التخلص من بعض عوامل انعدام الكفاءة في عملية المشتريات، حقق موريس تقدمًا رئيسًا نحو تأسيس نظام ائتماني أكثر ثباتًا في البلاد.

غير أنه فشل في نهاية المطاف في إقناع غالبية ممثلي الولايات بأن فرض الضرائب ضروري لخوض الحرب، وكان السياسيون مهتمين باحتواء بعضهم أكثر من احتوائهم لبريطانيا العظمى، وفي غياب ضرائب آتية، حاول موريس أن يعتمد على مدفوعات بأوامر حكومية، ولكن في معظم الأحيان لم يتحقق أي شيء من هذه المدفوعات. (كانت المدفوعات بأوامر حكومية تبنى على افتراض أنه لما كانت الولايات تمتلك السلطة لفرض الضرائب، فإن في وسعها أن ترسل مدخولات إلى الحكومة الوطنية)، ولم تكن أي ولاية راغبة في الدفع اذا امتنعت جارتها عن ذلك؛ ولذلك لم يدفع أحد.

في مطلع عام (1783م)، عندما كانت الخزانة تنتظر ورود مليوني دولار، تسلمت دفعة واحدة فقط قوامها (5500) دولار من ولاية نيو جيرسي، وفي تلك الأثناء بلغ الدين القومي

(16) مليون دولار، حتى من دون احتساب الأوراق النقدية المعلقة، وكان موريس يراهن على الحرب لجعل الولايات تدخل في اتحاد حقيقي، وفي حقيقة الأمر، بقرب حلول السلام بين عامي (1782م-83م)، تراجعت احتمالات التوصل إلى اتفاقية لفرض الضرائب، وبالفعل كسبت الولايات حربها، وحصلت على الاستقلال من دون أن تضطر إلى دفع الثمن بالتنازل عن سلطات أو نقدًا.

كان موريس لاعبًا رابط الجأش حتى في أسوأ الأوقات، ولكن في أواخر سنواته في منصبه بوصفه مديرًا للمالية بدا حريصًا على تحقيق ما جاء من أجله وهو (تخطيط الجهود المشتركة لأمريكا موحدة وتوجيهها)، وفي محاولة لانتزاع تنازلات توقع موريس أنه بعد توقيع معاهدة السلام فإن حربًا أهلية ستنشب بين الولايات المتناحرة، أو أن الجنود الناقمين سيتحولون إلى مجموعات من الرعاع لا يمكن السيطرة عليها، وينتقمون من سكان الريف لقاء عقابهم غير الضروري لهم في أثناء سير المعارك، وكما تنبأ فإن إحدى الولايات شقت طريقها نحو إفشال المفاوضات. وفي تلك الحالة، كان ممثل رود أيلاند هو الذي أعلن أن ولايته لن تتخذ قرارًا حيال أي موضوع مثل فرض الضرائب قبل أن تتم تسوية القضايا المتعلقة بالأراضي الغربية، وأثار هذا الثرثار غضب الممول، وكره موريس ما آل إليه منصب المشرف؛ وهو الحفاظ على الموارد المالية للدولة لا من خلال إدخال الأنظمة ولكن من خلال الكفاح للسيطرة على حالة الفوضى التي كانت تستبد بها، وفي يناير/كانون الثاني من عام (1783م)، هدد موريس بالاستقالة اذا لم يتغير الوضع الداخلي، ووافق على البقاء فقط بعد تسلمه تأكيدات من الكونغرس بأن الأخير سيعالج مسألة فرض الضرائب بصورة نهائية وجدية، لكنه لم يفعل.

بقي لدى موريس ورقة واحدة وأخيرة ليلعبها ضد الولايات المتصلبة، مع إدراكه -كما كان دائمًا- لوجود فرضيتين كانت تتناقلهما عواصم الولايات خلال الصيف؛ الأولى تقول إن جنود الجيش سيثورون إذا سُرِّحوا من دون دفع رواتبهم، والثانية أن روبرت موريس كان الرجل الوحيد الذي بإمكانه إما أن يدفع لهم أو يقوم بترتيبات لهذا الأمر، وحاول أن يستغل هذا الوضع ليجبر الولايات على التعاون، ولكنها كانت تقدم مجرد وعود، وفي نهاية المطاف كان موريس هو الذي تنازل، وشعر أنه مجبر على أن ينحي الصراع على السلطة جانبًا، وينصرف إلى العمل، وذلك من أجل الصالح العام، ولأنه كان يعتقد أنه من المشين ألَّا يدفع للرجال شيئًا

مقابل النصر؛ ولذلك أقدم على اقتراض (350,000) دولار من أحد السماسرة، وتمكن من تفادي الأزمة بدفع جانب من الأجور لمنتسبي الجيش (وبعد أن غادر موريس منصبه، لم يجشم أحد نفسه عناء تسديد مبلغ الـ (350,000) دولار).

وفي سبتمبر/أيلول من عام (1783م)، أُقرت معاهدة السلام مع بريطانيا بصورة نهائية، وكان بإمكان الممول بعد سنة أن يدرك أنه قام بكل شيء كان في وسعه القيام به، ولايستطيع أن يفعل أكثر من ذلك. استقال موريس في نوفمبر/تشرين الثاني من عام (1784م) ولم يكن في وسع أحد أن يوقفه؛لم يتمكن روبرت موريس من إنجاز خطته في تأسيس بنية مالية لا يرقى إليها الشك لهذه (الأمة الفتية الناشئة) كما كان يدعوها، ومع ذلك فقد أنقذ الأمة.

سمسار روبرت موريس

كتب روبرت موريس في مفكرته يوم (29) أغسطس/ آب من عام (1782م) يقول: «لقد أرسلت إلى هايم سالومون في هذا اليوم أطلب مساعدته في الحصول على نقود». كان مثل هذا التدوين عاديًّا في تلك السنين التي عزت فيها النقود الصعبة في الولايات المتحدة الناشئة، وعندما كان هايم سالومون رهن إشارة موريس إذا كان بحاجة إليه، كان هايم سالومون مثل موريس أجنبي المولد، وقطبًا ينحدر من أصول يهودية وبرتغالية، وجمع ثروته الخاصة في فيلادلفيا مثل موريس أيضًا، وبوصفه أحد كبار السماسرة في (الأوراق) النقدية قبل حرب الاستقلال، أصبح سالومون الوسيط المالي الرسمي لدائرة المالية التي كان يرأسها موريس، إذ كان يبحث عن زبائن للأوراق النقدية التي كان يصدرها رئيسه.

على أنه في أسوأ الأوقات لم يستطع حتى سالومون إقناع أي شخص باستثمار أموال جديدة في الحرب من أجل الاستقلال، وفي تلك

الأوقات وجـد أنه لم يبقَ الا عميـل واحد، وتأكيـدًا لوطنيته المتقدة، حتى على حساب حاسـته التجارية، قدم موريس قروضًا مباشرة بمبلغ (211,000) دولار إلى الحكومة الفتية، واشـترى سندات بقيمة إجمالية قدرهـا (353,000) دولار، والأهـم من ذلك أنه قـام بذلك في أثناء المحاولات اليائسـة لدفع رواتب الجيش في نهاية الحرب، وعندما لجأت البلاد إلى روبرت موريس، فلجأ بدوره إلى أناس مثل هايم سـالومون الذي لم يسـتطع أن يقدم أكثر، وعندما تـوفي في عام (1785م)، كانت صحته تعاني اعتلالًا وكان مفلسًا تمامًا؛ لم تسترجع ثروته بتاتًا، ولكن مع ذلك لم تذهب سدى؛ لقد ساعدت على إنشاء أمة.

الأمة بقيت في الحياة لكن المول تحطم

بعد أن وضعت الحرب أوزارها، بدا مستقبل موريس أمرًا يحسد عليه؛ كان لا يزال بحوزته ثـروة طائلـة، ويتمتع بنفوذ قوي على مسـتقبل البـلاد، وكانت الحاجة إلى حل الإشـكالات حول فرضية ديون الدولة وسداد الدين الوطني أحد العوامل التي أدت إلى انعقاد المؤتمر الدستوري في عـام (1787م) الذي حضره موريـس، وبالفعل فإن الدسـتور الذي تمـت المصادقة عليه من قبـل المندوبـين الذين اجتمعـوا في فيلادلفيا في عام (1787م)، حقق بعض السـلطات المركزية التي كان موريس ينادي بها سواء وهو في وظيفته أو خارجها، وفي تلك المناسبة كان هو الشخص الذي له شـرف ترشـيح جورج واشنطن ليكون أول رئيس، وفي وقت لاحق انتخب روبرت موريس سـيناتورًا لولاية بنسـلفانيا، وخلال سـنوات الرئاسـة الأولـى عندما كانت فيلادلفيـا العاصمة الوطنية، أقام واشنطن وأسرته في منزل موريس.

كان من الطبيعي أن يعرض واشـنطن على صديقه القديم منصب وزير الخزانة في مجلس الوزراء، غير أن موريس رفض العرض؛ لقد كان تواقًا إلى العودة إلى ممارسة التجارة، ورشح بـدلًا منـه للمنصـب أليكسـاندر هاميلتون الـذي كان أصغر منه سـنًّا، وكان يجاريـه في النزعة

الفيدرالية، لكن ليس في السجايا الشخصية؛ لم يكونا صديقين، ولكن هاميلتون كان يدعم نواحي مهمة من خطة موريس، ولكن من دون الإصرار العائلي، وفي الغالب العاطفي، على إمكانية أن يكون قطاع الأعمال والحكومة شريكين في الأنشطة المالية، واستطاع هاميلتون أيضًا تأسيس نظام للدين العام يتبع مصرفًا مركزيًّا ودارًا لسك النقود، مع السماح للقطاع التجاري بأن يكون مستقلًّا تمامًا.

كان سقوط روبرت موريس في المجال التجاري مثيرًا كما كان الأمر كذلك بالنسبة إلى صعوده قبل أربعين سنة؛ فقد بدت أفكاره بالنسبة إلى الحكومة وكأنها تحقق تقدمًا بعد أن غادر أرفع مناصبه، والأمر المأساوي الذي كان صحيحًا بالدرجة نفسها أن أداءه في قطاع الأعمال كان أفضل بكثير قبل أن يغادر منصبه، وفي التسعينيات من القرن الثامن عشر، أصيب موريس بما سمي (حمى الأرض)؛ فاشترى مساحات شاسعة في فيرجينيا وغربي ولاية نيويورك، بالإضافة إلى قطع صغيرة في مختلف أنحاء البلاد، وامتلك ما يزيد على (8) ملايين هكتار، وأصبح في غضون بضع سنين أكبر مالك للأرض في البلاد، وحاول صديقه جورج واشنطن ثنيه عن تكبيل ثروته بهذا النوع من الاستثمارات الغريبة عليه، لكن ارتفاع قيمة الأرض كان مغريًا جدًّا، ناهيك عن أن موريس لم يستطع مقاومة شراء الأرض؛ لأنها كانت تتيح له الفرصة التي طالما تاق إليها لتأسيس أعمال تجارية خاصة تكون عونًا للبلاد والناس الذين يعيشون فيها. وبتطوير مساحات الأراضي التي كان يملكها، أبدى موريس عناية مبالغًا فيها في تأسيس مجتمعات منظمة، حتى في المناطق الحدودية؛ وفضلًا عن ذلك، كان وكلاؤه يبيعون قطع الأراضي بأسعار عادلة فقط لأصحاب المنازل المحتملين، الأمر الذي خفف من المحنة التي سببها المضاربون المستهترون.

بعد مئة سنة من بدء وكلاء موريس ببيع الأرض في المناطق الرعوية في وادي نهر جينيسي في ولاية نيويورك، عقد احتفال كبير تخليدًا لذكراه، وأنهى أحد الخطباء وصفه لعملية تطوير المنطقة بقوله: «كل منزل تقريبًا في الجزء الغربي من هذا الوادي الجميل... يرتبط باسم روبرت موريس، وبالرغم من أن الآخرين جميعًا قد يهملون ذكراه، وحتى يحتمل أن ينسوا اسم ممول الثورة العظيم، فإن شهرته ستعيش في هذه المنطقة التاريخية طالما أحب الناس الأرض

التـي ولـد أطفالهم عليهـا وفي أعماقها يرقد آباؤهم». لقد تم تحويل مكتـب الأرض الأصلي إلى متحف تخليدًا لذكراه.

وحقيقـة أن الأرض هي أمر سـرمدي قد تفرض نفسـها، غير أنها دمرت موريـس، في حين أن تسـيير سـفن إلـى البحـر الكاريبي ولمدة ثلاثة أشـهر كان يشـكل صفقة كاملـة؛ نقود مقابل نقود، وبوصفه أكبر مالك للأرض في البلاد، وجد موريـس نفسـه سريعًا من دون نقود، وعندما تفاقمت مشـكلات ديونه لم يجد أموالًا سـائلة لتسـديدها، ولم تكن هناك ضرورة كي تنخفض أسـعار الأرض كثيـرًا حتى يبدأ موريـس مسـار الانحدار اللولبـي الذي لا رجعة فيـه؛ كان أكثر المواقـف المحرجـة والمثيرة للسـخرية التـي واجهها قيام مصرف أمريكا الشـمالية الذي أنشـأه برفـع أول القضايـا ضده أمـام المحاكم؛ «لم تجعلني خيبات الأمل قـادرًا على الدفع في الأوقات المحددة»، كانت هذه العبارة ما استطاع قوله ردًّا على ذلك.

بدا موريـس مهووسًـا إلى حد كبير بشـراء الأراضي، واسـتمر في ذلك حتى في الحقبة التي حاصره فيها الدائنون، وحتى عندما لم يستطع بيع الأراضي التي كان قد اشتراها سابقًا؛ لقد نسي نصيحته التي أسداها إلى شريكه قبل سنوات: «من الضروري جدًّا أن تكبح جماح رغبتك في ألا يفوتك أي شيء».

روبرت موريس -أغنى رجل في المستعمرات- أضحى واحدًا من أكثر الناس عوزًا في الولايات المتحدة، وفي (14) فبراير/شباط من عام (1798م)، اعتقل لإخفاقه في سـداد ديونه، وأودع في الحجـز تمهيـدًا للـزج به في سـجن المعسـرين في اليوم اللاحـق، وبات تلك الليلـة وحيدًا، لم يتبـقَّ لـه شـيء من إمبراطوريته وهو في الثالثة والسـتين مـن عمره إلا ما كان قد بدأ به، جلس في غرفـة صغيرة ممسـكًا بسـاعة والده الذهبية، وهو يتسـاءل إن كان بإمكانـه أن يحتفظ بها، كان سجن المعسرين نموذجًا بدائيًّا لمجمع سكني؛ حيث كان المدين العادي يقيم لبضعة أسابيع فيمـا كان الأصدقـاء والأقـارب يجمعون الأموال لسـداد الدين. ولم يكن روبرت موريـس يشـبه أحدًا من زملائه النزلاء، ولكن ربما كان يشبه وليام دوريت؛ الشخصية التي أوردها ديكنز في كتابه والتي هوت من الطبقة العليا إلى سجن المدينين، حيث قال عنه: «سحق في البداية بسبب سجنه، لكنه ما لبث أن وجد فيه راحة مملة».

كان على موريس أن يمكث ثلاث سنين في السجن يراقب الحديقة، يكتب إلى أسرته، ويستقبل الزائرين، ومنهم جورج واشنطن الذي أمضى جزءًا من أمسية أحد الأيام مع صديقه ومستشاره القديم ،وزاره أيضًا أليكساندر هاميلتون، أما خارج جدران السجن، فلم يكن موريس لينسى أو يلعن بسبب ورطته؛ لقد أوضح الرئيس المنتخب توماس جيفرسون بأنه سيعينه وزيرًا للبحرية إذا ما استطاع تخليص نفسه، لم يكن ذلك ليحدث. ربما لم يكن باستطاعة أسرة موريس وأصدقائه جمع المبلغ الذي يدين به والبالغ ثلاثة ملايين دولار، ولكن في نهاية المطاف أُقرَّ قانون إفلاس جديد أقنع الدائنين بتسوية ديونهم مع المدينين، وبعد أن غادر موريس السجن عاش حياة متواضعة، ينتظر إشاعة بعد إشاعة للتعيين في منصب حكومي، ولم يصدق أيًّا من هذه الاشاعات؛ ولذلك قرر بالفعل أن يعمل تاجرًا للأدوات القديمة، موظفًا بصيرته الثاقبة لشراء الأدوات في مزادات علنية ويعيد بيعها في متجره، توفي في عام (1806م) قبل أن يدخل معترك هذه التجارة فعليًّا، لكنه مات مفعمًا بالأمل - كما كان على الدوام- بشأن إمكاناته، وجاء النقش على ضريحه بسيطًا: «إنه كان ممول الولايات المتحدة إبان الثورة». ويذكر فرانكلين بوصفه دبلوماسي الأمة الفتية العظيم، وجيفرسون بوصفه فيلسوفها، أما موريس فكان ممولها. ومن الصعب فهم صناعة المال، إلا من قبل أولئك العاملين الضالعين فيها، وحتى عندما كان موريس يقوم بواجباته بوصفه مشرفًا للمالية، فقد تكهن بعض المراقبين أنه لم يكن ثريًّا على الإطلاق، لكنه كان مخططًا ذكيًّا تمكن من أن يبدو موسرًا، في حين اتهمه آخرون باستغلال منصبه فقط لتوسيع ثروته الطائلة، وهي إشاعة أساءت إلى موريس، بخاصة عندما سرت في صفوف الجيش.

وحيث إن روبرت موريس كان رجل دولة ورجل أعمال مثابرًا، فإنه كان مزيجًا نادرًا في المستعمرات وفي البلاد التي انبثقت عنها.

ونظرًا إلى أنه اشتغل في مجال الخدمة العامة لسنوات عدة، فإن موريس أوفى بمتطلبات المرحلة الحرجة بين عامي (1781م و1782م)، ووظف الأدوات المالية لإعطاء أمته المكافحة شيئًا أثمن من النقود؛ لقد أعطاها الوقت الذي كانت تحتاجه؛ ولهذا يجب أن تخلد ذكراه.